

الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي

Military coups in the African coast and their role in the decline of French influence

حورية دباك*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون - تيارت-

soufi5727@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2024 / 07 / 18 تاريخ قبول المقال: 2025 / 04 / 09 تاريخ نشر المقال: 2025 / 05 / 13

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الانقلاب العسكري والتي برغم كونها ظاهرة عالمية، إلا أنها في السنوات الأخيرة ارتبطت ارتباطا وثيقا بدول القارة الإفريقية وخصوصا دول منطقة الساحل الإفريقي، فغياب الديمقراطية والتداول على السلطة وغياب التنمية وانتشار المشاكل الإثنية والعرقية وما ينتج عنها من تصارع يصل إلى درجة الصراع المسلح، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي وبالخصوص فرنسا ذات الإرث الاستعماري التي تعتبر المنطقة منطقة نفوذ فرنسي بامتياز، كلها عوامل غذت عدم الاستقرار في هذه المنطقة، ما أدى إلى كثرة الانقلابات العسكرية والتي أدت في الآونة الأخيرة إلى طرد فرنسا من عدة دول أبرزها مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

الكلمات المفتاحية: التدخل الأجنبي، النفوذ الفرنسي، الانقلاب العسكري، الساحل الإفريقي، التنافس الدولي.

Abstract:

The study aims to shed light on the phenomenon of military coup, although it is a global phenomenon, however in recent years, it has been closely linked to the countries of the African continent, especially the countries of the African Sahel region, the absence of democracy, the alternation of power, the absence of development, the spread of ethnic and racial problems, and the resulting conflict reach the level of armed conflict, in addition to foreign intervention, especially France which considers the region an area of French influence par excellence, all of these are factors that fueled instability in this region, which led to many military coups, which recently led to the expulsion of France from several countries, most notably Mali, Niger, and Burkina Faso.

Key word: foreign intervention, French influence, Military coup, African coast, international competition.

المقدمة:

لقد خلف الاستعمار الفرنسي لدول منطقة الساحل الإفريقي العديد من المشاكل المتمثلة في غياب التجانس بين مختلف الأعراق والإثنيات التي تصل إلى حد التصارع باستعمال القوات المسلحة في العديد من المرات، بالإضافة إلى الأنظمة الدكتاتورية وغياب الديمقراطية والتداول على السلطة، حيث تسعى فرنسا لدعم الأنظمة الموالية لها، وعدم وجود التوزيع العادل للثروة والسلطة واحتكارهما من طرف قومية أو إثنية بعينها يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية وبالتالي عدم استقرار هذه الدول، مما أدى إلى كثرة الانقلابات العسكرية التي ميزت قارة إفريقيا على العموم ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا.

لقد سعت فرنسا إلى تثبيت نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي بعد خروجها منها وحصول مستعمراتها على استقلالها سواء من خلال إقامة القواعد العسكرية أو إبرام الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات، أو حتى تدخلها العسكري من أجل محاربة الجماعات المسلحة في مالي والدول المجاورة لها والذي يعكس في الواقع حرص فرنسا على الحفاظ على مصالحها في مالي والنيجر المجاورة وحتى بوركينافاسو وغيرها، خصوصا بعد اكتشاف المواد النفطية والموارد الطبيعية، إلا أن النفوذ الفرنسي تقلص لصالح أطراف أخرى سواء روسيا أو الصين أو حتى تركيا وخصوصا بعد استعانة قادة الانقلاب في مالي بقوات "فاغنر" لمحاربة الجماعات المسلحة، وهو ما اضطر فرنسا إلى سحب قواتها من المنطقة.

وبناء على ما سبق حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت الانقلابات العسكرية الأخيرة في دول منطقة الساحل الإفريقي في تراجع النفوذ

الفرنسي؟

والإجابة على الإشكالية المطروحة تستدعي وضع الفرضية التالية:

- إن إدراك قادة الانقلاب في دول منطقة الساحل الإفريقي بأن التدخل الأجنبي وخصوصا الفرنسي لن يزيد الأوضاع في المنطقة إلا تأزما، وهو الأمر الذي جعلهم يرفضون التواجد الفرنسي على أراضيهم وهو الذي لم يحقق أهدافه المعلنة والمتمثلة في محاربة المسلحين.

ولمعالجة إشكالية الدراسة تم توظيف المناهج التالية:

تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة بصفة أساسية، وذلك بتسليط الضوء على الانقلابات العسكرية بدول منطقة الساحل الإفريقي كحالة من حالات الانقلابات العسكرية ودورها في تقليص النفوذ الفرنسي.

كما تم توظيف المنهج الوصفي وذلك من خلال رصد ظاهرة الانقلابات العسكرية في المنطقة، بالإضافة إلى التدخل الفرنسي فيها ومختلف العمليات العسكرية التي قامت بها فرنسا بهدف محاربة الجماعات المسلحة.

1- الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي:

لقد ظهرت الانقلابات العسكرية منذ القديم في مختلف دول العالم، لكن في الوقت الذي تراجعت فيه موجة الانقلابات في العالم ازدادت وتيرتها في الدول الإفريقية، وذلك بعد نيلها لاستقلالها، إذ تميزت الحياة السياسية باحتكار السلطة وانتشار الفساد والاستبداد، وهو ما جعل الصراع على السلطة يتميز بالعنف في أغلب الأحيان، وهو ما أدى إلى انتشار موجة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا على مدى عقود من الزمن وإلى غاية وقتنا الراهن¹.

1.1- الإطار المفاهيمي للانقلاب العسكري.

إن الانقلاب العسكري ظاهرة عرفت دول قديما، إلا أنها ارتبطت اليوم بالدول غير الديمقراطية أو الأنظمة الاستبدادية.

1.1.1 تعريف الانقلاب العسكري.

لابد من تعريف الانقلاب لغة واصطلاحا.

أ- التعريف اللغوي للانقلاب.

في أغلب القواميس اللغوية فإن الانقلاب هو اسم ومصدر انقلاب، جمعه انقلابات، ويعني الانقلاب تحول الشيء عن وجهه، فيقال انقلاب، ينقلب، انقلابا، كما يقال انقلاب على زميله أي أنه وقف موقفا مضادا².

ب- التعريف الاصطلاحي للانقلاب العسكري.

يعرف الانقلاب العسكري بأنه الاستيلاء على السلطة، وتقوم به فئة معينة تكون غالبا من الضباط أو الشخصيات السياسية عن طريق القوات المسلحة، وهو مصطلح يخص كل الصنوف العسكرية والقوات المشتركة أو القوة البرية³.

2.1.1 الانقلاب العسكري والمصطلحات المشابهة له.

هناك عدة مصطلحات تتداخل وتتقاطع مع الانقلاب العسكري منها: الثورة، الإصلاح، التغيير السياسي.

أ- الثورة.

رغم المحاولات الحثيثة للمنظرين لإيجاد تعريف للثورة إلا أنه رغم ذلك فإن تلك المحاولات لا ترقى إلى مستوى التعريف العلمي، ففي الكتابة التاريخية أطلقت على عدد كبير من الظواهر التي تختلف في شدتها والتي

تتراوح ما بين التحرك المسلح وغير المسلح ضد نظام معين إلى التحركات التي تطرح إسقاط النظام واستبداله، كما يستخدم المصطلح للتعبير عن وصف تحركات شعبية مختلفة كما ارتبط المفهوم كذلك بنضال الطبقات المضطهدة تاريخيا مثل ثورة الجزائر⁴.

ب- الإصلاح السياسي.

لا يوجد إجماع على تعريف جامع وشامل لمصطلح الإصلاح السياسي وذلك بسبب اختلاف منظور كل باحث وتأثره بالحقل العلمي الذي ينتمي إليه، ولعل أنسب تعريف هو التعريف الذي وضعته الموسوعة السياسية بحيث عرفته بأنه تعديل أو تغيير غير جذري في شكل الحكم، أو على مستوى العلاقات الاجتماعية من دون المساس بأسسها، وهو يختلف عن الثورة، فهو ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، من دون المساس بأسس هذا النظام، إذ يمكن تشبيه الإصلاح بالدعائم الخشبية التي تمنع انهيار المباني المتداعية، ويتم اللجوء إليه لمنع قيام الثورة أو تأخيرها⁵.

ج- التغيير السياسي.

يعني التغيير السياسي التحول في البنى والسلوكيات والأهداف السياسية التي تعمل على التأثير في توزيع وممارسة السلطة في كل مظاهرها، أي أنه مختلف التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع معين، على نحو يعاد فيه توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة الواحدة أو عدة دول، ويقصد به كذلك الانتقال من وضع استبدادي غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي⁶.

3.1.1- أنواع الانقلابات.

هناك عدة أنواع من الانقلابات منها: الانقلاب العسكري، انقلاب الدولة، الانقلاب المدني، انقلاب البرلمان.

أ- الانقلاب العسكري.

يعرفه فاينر (Finer) بأنه الإخلاء الجبري للمدنيين الذين يشغلون السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة، أما رابا بورت (Raba Bort) فيعرفه بأنه حركة مفاجئة وغير متوقعة، خادعة وعنيفة وغير شرعية، خطيرة بالنسبة للمتأمرين والضحايا الذين تستهدفهم الحركة على حد سواء، ينفذها العسكريون وتتطلب مهارة عالية في التنفيذ تستهدف تغيير الحكومة، أما جون كينيدي (John Kennedy) فيعرف الانقلاب بأنه الحكومة العسكرية التي تأتي للسلطة بطرق غير دستورية وغير شرعية⁷.

ب- انقلاب الدولة.

ويقصد به الانقلاب الذي ينشأ انطلاقاً من الصفوف الأولى لمسؤولي الدولة وقادتها، أي في حالة سيطرة إحدى الشخصيات في الدولة على جميع السلطات وإزاحة منافسيها عن هذه السلطات، ويكون غالباً هذا الصراع على السلطة قائماً بين قادة الدولة الأساسيين كرئيس الدولة، ورئيس الحكومة وكذا قائد الجيش، ما يؤدي إلى انتصار أحد الأطراف في النهاية وبالتالي وقوع انقلاب الدولة⁸.

ج- الانقلاب المدني.

ويعرف كذلك بالانقلاب الأبيض وهو قيام مجموعة من رموز النظام القائم بإلقاء القبض على الرئيس باعتباره يمثل رأس النظام، وإزاحته عن الحكم والسيطرة على البلاد، وهو كذلك يعبر عن الحالة التي يقوم من خلالها الاستيلاء على السلطة من أصحابها الشرعيين الذي حصلوا عليها بمقتضى التداول عليها طبقاً للدستور أو القانون المعمول به في البلاد، وما يميز هذا النوع من الانقلاب أن القائمين به هم عناصر مدنية وليست عسكرية⁹.

د- الانقلاب البرلماني.

ويقصد به استخدام المؤسسة التشريعية أي البرلمان والتي تعتبر إحدى مؤسسات الشرعية الديمقراطية بهدف تغيير النظام أو الإطاحة بحكومة معينة أو الضغط عليها من أجل تبني سياسة معينة مغايرة لسياستها المعتادة¹⁰.

2.1- الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي.

لقد انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير، وفي ما يلي ذكر لأهم الانقلابات العسكرية في دول منطقة الساحل الإفريقي بداية من عام 2010م.

1.2.1 الانقلابات العسكرية في مالي.

لقد شهدت مالي عدة انقلابات منذ استقلالها من الاستعمار الفرنسي وعلى مر عقود، أهمها:

أ- الانقلاب العسكري لسنة 2012م.

في 22 مارس 2012م تمت الإطاحة بالرئيس "أما دو توماني توري" عن طريق تنفيذ انقلاب عسكري تحت مبرر سوء تسيير الرئيس "أما دو توري" لملف تمرد الطوارق في الشمال المالي بمساعدة المقاتلين القادمين من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي مدججين بمختلف أنواع الأسلحة وحتى الثقيلة منها¹¹.

ب- الانقلاب العسكري لسنة 2020م.

تمت الإطاحة بالرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كييتا" عن طريق انقلاب عسكري في 18 أوت 2020م، وتم إجباره على الاستقالة، وهو يشبه إلى حد كبير انقلاب 2012م، ورغم أنه تعددت الأسباب الكامنة وراء الانقلاب إلا أن الدافع الأكبر كان هو الدعم الفرنسي للانقلابيين من أجل الإطاحة بالرئيس بوبكر كييتا، بغية وصول أطراف داعمة للمصالح الفرنسية في المنطقة إلى الحكم في مالي¹².

ج- الانقلاب العسكري لسنة 2021م.

في 24 ماي 2021م قامت مجموعة موالية لـ "آسمي غويتا" زعيم انقلاب أوت 2020م باعتقال كل من رئيس الحكومة الانتقالية "باه نداو" ورئيس الوزراء "مختار وان"، بسبب قيام رئيس الوزراء بإجراء تعديلات وزارية كان يشغلها عسكريون، ويرى مفسرون أن ذلك يرجع لسببين الأول يتعلق بامتداد الأزمات التي ظلت تعاني منها مالي والصراع بين الشمال والجنوب، والثاني يرجع الانقلاب إلى صراع النفوذ بين فرنسا وروسيا على اثر تمدد نفوذ الأخيرة بقوة في منطقة الساحل، بما أن قائد الانقلاب "غويتا" تلقى إلى جانب بعض الضباط تدريبات في روسيا عام 2019م، كما أن روسيا لم تصدر أي إدانة للانقلاب¹³.

2.2.1 الانقلابات العسكرية في النيجر.

شهدت النيجر عدة انقلابات عسكرية يذكر منها:

أ- انقلاب 18 فيفري 2010م.

تم تنفيذ انقلاب عسكري في النيجر، وفي اليوم الموالي قام قادة الانقلاب الذين قاموا بتشكيل ما سمي "المجلس الأعلى لإعادة الديمقراطية" بتعليق العمل بالدستور وحل الحكومة بالإضافة إلى حل جميع مؤسسات الدولة، كما قاموا بإغلاق حدود الدولة¹⁴.

ب- انقلاب 26 جويلية 2023م.

برغم انتشار الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي، إلا أن انقلاب النيجر هز القارة بأكملها، لعدة أسباب أهمها إلغاء النيجر امتيازات فرنسا في اليورانيوم وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع الاتحاد الأوروبي، كما لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية تخوفها من تمدد روسيا في المنطقة، بالإضافة إلى امتلاك النيجر معادن إستراتيجية ترفض فرنسا وحلفائها أن تقع في أيدي منافسين دوليين، بالإضافة إلى غناها باليورانيوم، فهي تمتلك الفحم وخام الحديد والقصدير والفوسفات والنفط، كما تعتبر بوابة الهجرة إلى أوروبا ومعبرا تاريخيا للبشر منذ القدم¹⁵.

3.2.1 الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو.

أهم وآخر انقلابين حدثا في بوركينا فاسو هما:

أ- انقلاب سبتمبر 2015م.

شهدت البلاد ما بين 16 و 17 سبتمبر 2015 انقلابا عسكريا نفذته الحرس الرئاسي، تم خلاله احتجاز الرئيس الانتقالي للبلاد "ميشيل كافاندو" بالإضافة إلى رئيس الوزراء "يعقوب إسحاق زيدا" وعدد من أعضاء مجلس الوزراء، حيث تم تشكيل هذه الحكومة عقب انتفاضة بوركينا فاسو 2014م¹⁶.

ب- انقلاب 30 سبتمبر 2022م.

على اثر فشل الحكومة في التصدي للمسلحين في البلاد ظهرت حركة احتجاجات واسعة مطالبة برحيل الحكومة ودعوة الجيش لتسلم السلطة، قامت القوات الخاصة المعروفة بقوات "الكوبرا" بقيادة قائد المنطقة الثالثة المقدم "بول هنري ساندو داميبا" بتنفيذ الانقلاب واعتقال الرئيس "كابوري"، وفي ردود الفعل الدولية طالبت كل من واشنطن والاتحاد الأوروبي بالإفراج عن الرئيس واحترام الدستور¹⁷.

من خلال ما سبق يتضح جليا كثرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك لأسباب عديدة منها ما هي متعلقة بالجانب الاقتصادي كغياب التنمية وانتشار الفقر والآفات ومنها متعلقة بالجانب الاجتماعي المتمثل في عدم التجانس بين الإثنيات، كما شكلت الانقلابات الأخيرة انقلابا على السياسات الغربية وبالأخص فرنسا والقائمة على استغلال ثروات هذه الدول في مقابل إفقارها.

2- انحسار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

بعد عقود من الزمن تمدد فيه النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي حتى وصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر خصوصا في مالي، إلا أن هذا النفوذ تراجع بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

1.2- نبذة عن النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي.

في البداية لا بد من تحديد منطقة الساحل الإفريقي، حيث أنها تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالا إلى شمال غابات السافانا جنوبا، وهي بذلك تشمل دول النيجر ومالي والسنغال والرأس الأخضر ووسط كل من السودان والتشاد وشمال بوركينا فاسو وشمال نيجيريا بالإضافة إلى أقصى الجنوب الجزائري¹⁸.

1.1.2- أسباب التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

يعود النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي إلى الفترة الاستعمارية، حيث كانت العديد من دول الساحل تخضع للاستعمار الفرنسي، وبعد حصول هذه الدول على استقلالها بقيت مرتبطة بشكل وثيق إيديولوجيا وسياسيا وحتى ثقافيا بها، خصوصا في ظل الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية، ما جعلها تجد موطئ قدم لها في هذه الدول من خلال تدخلاتها وتوطيد العلاقات معها، لهذه الأسباب تشكل دول الساحل الإفريقي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، كما تشكل دول المنطقة منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري لفرنسا¹⁹. تقوم فرنسا بالاعتماد على نحو 75% من إنتاج الكهرباء على الطاقة النووية المستخرجة من اليورانيوم عن طريق شركة أريفا من أراضي النيجر، كما تم اكتشاف هذه المادة بكميات كبيرة في مالي إلى جانب توفر الألماس والأحجار الكريمة في مالي، والمواد الطاقوية كالبتترول، فضلا عن توفر احتياطي الحديد بمقدار 2 مليون طن، واحتياطيات أخرى من النحاس والذهب والرخام في إقليم الشمال، هذا وتعتبر مالي ممرًا استراتيجيًا لمرور الغاز إلى أوروبا مرورًا بالجزائر²⁰.

إن تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي، وضعف البنى الأمنية وهو ما استغلته الجماعات الإرهابية وأفراد الجريمة المنظمة لتنفيذ هجماتها على مصالح الدول الغربية ودول الجوار، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي وعودة المقاتلين وما تلاها من أحداث بما فيها الانقلاب العسكري في مالي، وهو ما جعل فرنسا تتنهد تدخلها العسكري وتنتشر قواتها في كل من مالي والنيجر والتشاد وكوت ديفوار من أجل الحفاظ على مصالحها²¹.

2.1.2- مظاهر التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

تتواجد فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي منذ مدة زمنية طويلة، حيث تتواجد عدة شركات فرنسية عملاقة تقوم بالتنقيب عن المعادن والثروات وتستغلها، حيث يوجد في النيجر المحاذية لمالي أكبر مصدر لتمويل المفاعلات النووية الفرنسية باليورانيوم، كما تزخر منطقة الساحل الإفريقي ومنها شمال مالي بثروات هائلة وغير مستغلة منها الذهب والغاز والبتترول واليورانيوم وغيرها²².

في ظل التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وجدت فرنسا نفسها في مواجهة عدة عراقيل تصعب من مهمتها في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ومن أجل تثبيت تواجدتها لجأت إلى الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية مع دول المنطقة مثل السنغال عام 1974م وموريتانيا عام 1976م، بالإضافة إلى مالي

في عام 1974م و2012م والنيجر عام 1977م، كما تمتلك قواعد عسكرية في كل من بوركينا فاسو والتشاد وغيرها²³.

لقد وضعت فرنسا ذريعة محاربة الجماعات الإرهابية في إقليم أزواد ومحاولة تقدمها إلى العاصمة باماكو في ظل عجز القوات المالية على منعها من التقدم واستتجاد الحكومة المالية بفرنسا وذلك من أجل التدخل عسكريا في مالي في جانفي 2013م، في عدة عمليات عسكرية كانت بدايتها عملية "سيرفال" أو القط المتوحش بتنظيم قوة تتكون من 1700 مقاتل بمساعدة فريق من قوات تشاد وقامت بتنفيذ ضربات جوية على معازل المتمردين²⁴.

تلتها عملية "برخان" والتي انطلقت في الفاتح من أوت 2014م تتشكل من 3000 جندي من القوات الفرنسية بشكل دائم، مقرها العاصمة التشادية نجامينا، وتم تصميم هذه العملية مع خمسة بلدان هي مستعمرات فرنسية سابقة وهي مالي، التشاد، بوركينا فاسو، النيجر وموريتانيا، كانت تهدف أساسا إلى منع تقدم الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي²⁵.

تتمركز في قاعدة غاو بمالي عدد من القوات العسكرية الفرنسية، تدعمهم عناصر مجموعة "تاكوبا"، المتمثلة في قوات أوربية تتكون من 800 عسكري من دول بلجيكا والدنمارك وجمهورية التشيك وإستونيا وإيطاليا والبرتغال والمجر والسويد بالإضافة إلى فرنسا التي تمثل نصف تلك القوات²⁶.

2.2- مظاهر تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي.

لقد تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وذلك لعدة أسباب أهمها التنافس الدولي لهذا النفوذ في المنطقة، والانقلابات التي عرفتها دول المنطقة ورفض القادة الجدد لهذا النفوذ.

1.2.2 التنافس الدولي للنفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد عرف النفوذ الفرنسي تنافسا من عدة دول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا. أ- التنافس الأمريكي.

تقوم الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي على عدة عناصر أهمها احتكار النفط، وتوسيع شبكة قواعدها العسكرية من أجل بسط نفوذها السياسي وفتح الأسواق أمام شركاتها، حيث تمتلك المنطقة احتياطا نفطيا يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتزايدة من الطاقة، بالإضافة إلى الموانئ الإستراتيجية والمعابر في المحيطين الهندي والأطلسي والبحر الأحمر، وتشكل المنطقة سوق استهلاكية للمنتجات الأمريكية²⁷.

إن استغلال الطاقة يعتبر قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، حيث تستهلك حوالي 20 بليون برميل يوميا، 18% من غرب إفريقيا، بالإضافة إلى اعتمادها على نفط الجزائر والتشاد ومادة اليورانيوم من مالي والنيجر، فهي تسعى لتنويع مصادر الطاقة، وتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، بينما تعتبر فرنسا المنطقة منطقة نفوذ تقليدي بالنظر إلى الإرث الاستعماري بالإضافة إلى كونها متداخلة جغرافيا مع إفريقيا الشمالية والغربية، واستقرار المنطقة يعني استقرار المصالح الفرنسية فيها من مواد طاقوية بالإضافة إلى اليورانيوم²⁸.

لقد تركزت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية على ثلاث آليات هي²⁹:

- مبادرة بان الساحل (Initiative Pan-Sahel-Ips): تسعى لإقامة تعاون عملياتي لمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، دخلت حيز التنفيذ عام 2002م.

- الشراكة عبر الصحراء لمحاربة الإرهاب: (le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme-TSCTP) تجسدت بعد ثلاث سنوات من تبني مبادرة بان الساحل وطرحت كبديل عنها عام 2005م، بمشاركة الجزائر وتونس والمغرب وبوركينا فاسو.

- القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (Le Commandement Des Forces Américaines en Afrique- AFRICOM) منذ أكتوبر عام 2007م.

ب- التنافس الصيني.

تتبع جمهورية الصين "الدبلوماسية النفطية" من أجل تأمين احتياجاتها المتنامية من النفط، كما أنها تسعى لتحقيق الأرباح طويلة الأمد، وتتميز القروض التي تمنحها بأنها غير مرتبطة بشروط على عكس القروض الغربية، كما تعمل أحيانا على إعفاء الدول من سداد ديونها وتخفيض حجم الديون الإفريقية، وتعمل على زيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وتركز في سياستها الخارجية على البعد الاقتصادي، وتؤكد على احترام السيادة الداخلية وعدم التدخل في أنظمة الحكم القائمة ومدى تطبيق حقوق الإنسان³⁰.

ج- التنافس الإيراني.

بسبب الحصار الدولي على إيران على اثر برنامجها النووي وحاجة إيران إلى المواد الخام وبالأخص مادة اليورانيوم التي تؤمنها إيران من غرب إفريقيا وبالضبط من غينيا الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية كاليورانيوم والماس بالإضافة إلى النفط، كما تسعى إيران إلى تأمين احتياجاتها من القطن والذهب من دولة

مالي، وتكثيف استثمارها في قطاعات الزراعة والكهرباء والطاقة في السنغال ومالي وغيرها، والتنسيق مع نيجيريا لتحديد أسعار النفط³¹.

د - التنافس التركي.

تركز تركيا من خلال خطابها السياسي وسلوكها الدبلوماسي مع الدول الإفريقية على غياب النزعة الاستعمارية والاستغلال الانتهازي للثروات في تعاملها مع دول المنطقة، فهي تتجنب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية³².

في الجانب الاقتصادي تعتبر العلاقات الاقتصادية التركية مع القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص ذات أهمية إستراتيجية قصوى لدى تركيا، وقد حققت الإستراتيجية الاقتصادية التركية المنفتحة على إفريقيا ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين، من 3 مليار دولار عام 2002م، إلى حوالي 46 مليار دولار عام 2019م، كما قامت تركيا بتوقيع عدة اتفاقيات خاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي مع ما يفوق 49 دولة إفريقية³³.

هـ - التنافس الروسي.

لقد اعتمدت روسيا في محاولة مد نفوذها في الساحل الإفريقي على عدم وجود ارث استعماري في المنطقة، كما اعتمدت على تثبيت وجودها على توقيع الاتفاقيات العسكرية فقد قامت بتوقيع اتفاقية عسكرية في 24 جوان 2021م مع موريتانيا من أجل تطوير القدرات العسكرية للجيش الموريتاني، وذلك لاعتبار موريتانيا دولة مستقرة وسط عدة اضطرابات في المنطقة، كما سبق لروسيا التعاون مع مالي عام 2014م والنيجر 2017م، بالإضافة إلى استعانة مالي بقوات "فاغنر" الروسية والذي سوف يعزز التواجد الروسي³⁴. بناء على ما سبق فإن النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لها، أصبح مهددا بفعل محاولة أطراف أخرى لمد نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ الفرنسي الذي بدأ في التراجع.

2.2.2 - الانسحاب الفرنسي التدريجي من منطقة الساحل الإفريقي.

لقد قامت فرنسا بعدة عمليات عسكرية في منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا في مالي لمحاربة الحركات المسلحة وقامت بتأمين مصالحها الاقتصادية خلال فترة تواجد قواتها العسكرية في المنطقة، وبسبب استعانة مالي بخدمات قوات "فاغنر" الروسية وهو ما أثار غضب فرنسا وتوترت العلاقة بين البلدين على اثر ذلك، إذ

أعلنت فرنسا نيتها عن تقليل التواجد العسكري الفرنسي مع مواصلة تقديم الدعم لباقي الشركاء الدوليين للتواجد في المنطقة³⁵.

لقد تدهورت العلاقة بين فرنسا ومالي وبالخصوص بعد أن شهدت مالي انقلابين عسكريين خلال 09 أشهر فقط وبسبب العداء الذي يظهره القادة الجدد لمالي إزاء السياسة الفرنسية تجاه بلادهم، ما جعل فرنسا تسعى إلى إخلاء قواعدها العسكرية في الشمال المالي لتركز قواتها العسكرية بالقرب من المنطقة الحدودية بين النيجر وبوركينا فاسو³⁶.

في 15 من شهر أوت 2022م قامت فرنسا بسحب آخر جنودها من مالي، تاركة ¼ من مساحة البلاد تحت سيطرة الجماعات المسلحة، والربع الآخر تحت حكم عسكري يكن العداء لفرنسا التي فشلت في تحقيق السلم في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي عموماً، وهي التي تمسكت بالخيار الأمني والعسكري وتجاهلت التواصل وفتح قنوات الحوار بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة، وتعمقت خيبة فرنسا بسبب الانقلاب العسكري الذي نفذته نائب رئيس المجلس العسكري "أسيمي كويتا" المناهض للوجود الفرنسي³⁷.

لقد بدأت فرنسا في سحب قواتها من النيجر في شهر أكتوبر 2023م، استجابة لطلب المجلس العسكري الحاكم الذي تولى مقاليد الحكم على اثر الإطاحة بالرئيس "محمد بازوم" في 26 جويلية 2023م، كما قامت كذلك بسحب قواتها من بوركينا فاسو على اثر الانقلاب وتولي العسكر لقيادة البلاد³⁸.

الخاتمة.

بعد حصول الدول الإفريقية وخصوصاً دول الساحل الإفريقي على استقلالها من الاستعمار الفرنسي شهدت هذه الدول حالة من الفقر وغياب التنمية بالإضافة إلى المشاكل الإثنية والعرقية واحتكار السلطة وهي المشاكل التي خلفها الاستعمار الفرنسي، كلها جعلت عدم الاستقرار هو السمة البارزة لدول منطقة الساحل الإفريقي، ما أدى إلى كثرة الانقلابات العسكرية، وهو ما جعل فرنسا تدعمها في الكثير من الأحيان إذا ما تعلق الأمر بأشخاص يعملون على خدمة الأجندة الفرنسية، لكن في السنوات الأخيرة كانت الانقلابات في المنطقة مناهضة للتواجد الفرنسي على أراضيها.

كما يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر الانقلابات العسكرية السمة البارزة للعديد من دول القارة الإفريقية عموماً ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص.

- لقد سعت فرنسا منذ استقلال مستعمراتها السابقة في منطقة الساحل الإفريقي إلى إيجاد موطئ قدم لها وسعت لذلك بكل الوسائل عن طريق دعم الأنظمة الموالية لها وعن طريق إبرام الاتفاقيات الثنائية في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

- إن الانقلابات الأخيرة التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو ووصول القادة العسكريين الانقلابيين إلى سدة الحكم في هذه الدول، والذين أظهروا العداء لفرنسا وسياساتها وتدخلاتها في المنطقة أدت إلى طرد فرنسا من مناطق طالما اعتبرت مناطق نفوذ تقليدية.

الاقتراحات:

- ضرورة تكثيف جهود الحكام الجدد في إفريقيا من أجل محاربة الجماعات المسلحة وتحقيق السلم والأمن، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالمقاربة العسكرية.
- عدم السماح بالتدخل الأجنبي لأن الدول المتدخلة لديها أجناس خاصة تود تحقيقها خدمة لمصالحها.
- على القادة العسكريين الذين وصلوا إلى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري تسليم مقاليد الحكم إلى سلطة مدنية وتأمين إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويكون من أولويات هذه السلطة خدمة مصالح بلدها وليس المصالح الأجنبية أو مصالحها الشخصية الضيقة.

الهوامش:

¹ جيلاني فاطمة، "تعليق المشاركة في الاتحاد الإفريقي كآلية للحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 472.

قيس جواد العزاوي، الجيش والسلطة في التاريخ العثماني، مصر، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، 2016، ص 24.²

³ سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية لصنوف الجيش والقوات البرية والبحرية والجوية والقوات المشتركة، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 73.

⁴ عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 07.

⁵ جميلي همسة قحطان خلف، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011، ص 16.

⁶ داليا عادل شيت ، التغيير السياسي وأثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011: دراسة حالة مصر، الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، ص 19.

⁷ محمد سعيد أحمد بني عايش، الانقلابات العسكرية في العراق من 1958-1969، الأردن، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، د ت ن، ص ص 32-33.

⁸ قيس جواد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁹ بسيوني محمد الخولي، منهج الإسلام للتغيير في المجتمع المسلم، الناشر بسيوني محمد الخولي، د د ن، 2023، ص 574.

¹⁰ قيس جواد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹¹ فتحة فرقاني، "تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا"، مجلة رؤية تركية، العدد 04، شتاء 2015، ص 177.

¹² رضا كشان، "ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 116.

¹³ محمد صالح عمر، "انقلابات متتالية وأزمات سياسية.. أين تتجه الأوضاع في مالي؟"، 2021/05/30، على الموقع: <http://www.goodle.com/amp/s/www.aldjazeera.net/amp/politics>، تم التصفح بتاريخ: 2024/06/05، على الساعة: 18:10.

¹⁴ عطية صلاح، الجمهورية، مصر، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، 2011، ص 543.

¹⁵ محمد صالح عمر، "انقلاب النيجر ..مفاتيح لفهم ما يجري إثنيا واقتصاديا واستراتيجيا"، على الموقع: <http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/politics>، بتاريخ: 2023/08/09، تم

التصفح بتاريخ: 2024/06/05، على الساعة: 18:42.

¹⁶ رضا كشان، مرجع سيق ذكره، ص 116.

¹⁷ محمد صالح عمر، "انقلاب جديد في إفريقيا.. ما الذي يجري في بوركينا فاسو؟"، على الموقع:

<http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/2022>، بتاريخ: 2022/01/25، تم

التصفح بتاريخ: 2024/06/05، على الساعة: 17:50.

¹⁸ رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي،

2020، ص 14.

¹⁹ بومليك نوال، "أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي"، المجلة الجزائرية للدراسات

السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 160.

²⁰ جبارة زهير، بن عمر عادل، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات"، مجلة أبحاث قانونية

وسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 676.

²¹ جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سيق ذكره، ص 676.

²² محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الأردن، دار الخليج للصحافة والنشر، 2017، ص 175.

²³ علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 08،

العدد 03، 2020، ص 134.

²⁴ عائدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالات مالي ونيجيريا، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم،

2015، ص 56.

²⁵ سمية صحراوي، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجاً"، المجلة الجزائرية

للدراستات السياسية، المجلد 808، العدد 02، 2021، ص 471.

²⁶ دافيد غورميزانو، "برخان" و"تاكوبا" و"سابر"... أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوروبية بمنطقة الساحل، على

الموقع: <http://www.france24.com/ar>، بتاريخ: 2022/02/16، تم التصفح بتاريخ: 2024/06/07، على

الساعة 20:30.

²⁷ مراد بن قيطه، فاطمة الزهراء بويده، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، دفاتر المتوسط، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص 221.

²⁸ بوبصلة أمينة، "التنافس الدولي على الموارد- نموذج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية-"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص 233.

²⁹ جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 02، 2014، ص ص 338-339.

³⁰ هادي محمد برهم، التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010-، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 187-189.

³¹ مجموعة مؤلفين، أمي في العالم: الجديد في حالة الإسلام والمسلمين في العالم (2010-2020)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2021، ص 371.

³² مجموعة مؤلفين، صراع النفوذ في شرق إفريقيا، اسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، د ت ن، ص ص 20-21.

³³ محمد بلماحي، محمد صافو، "الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 319-320.

³⁴ أبو ضيف فاروق حسن، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³⁵ أبو ضيف فاروق حسن، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا..إيران..الصين، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص 83.

³⁶ أبو ضيف فاروق حسن، مرجع سبق ذكره، ص 86.

³⁷ جلال الورغي، "الخبية الفرنسية في مالي..انسحاب بطعم الهزيمة"، على الموقع: <http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/opinions>، بتاريخ: 2022/08/29، تم

التصفح بتاريخ: 2024/06/09، على الساعة: 17:42.

فرنسا "تنتهي سحب قواتها من النيجر"، على الموقع:

تم <http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/2023> بتاريخ: 2023/12/22،

التصفح بتاريخ: 2024/06/09، على الساعة: 17:55.